مع تخفيض التصنيف الائتماني لأمريكا بحسب تقرير البنك الأسبوعي حول أسواق النقد

«الوطني»: انحسار التوترات التجارية وتراجع التضخم يحفزان الإقبال على الأصول عالية المخاطر

أسواق الأسهم الأمريكية سجلت أداءً قوياً مع اقتراب مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» من أعلى مستوياته التاريخية

ارتفاع الديون الحكومية ومدفوعات الفائدة المرتفعة إضافة إلى الخلل السياسي مبررات وكالة موديز لتخفيض تصنيف الولايات المتحدة

«المركزي» الأمريكي يتبنى موقفا حذرا في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية والمالية للرئيس ترامب

الاقتصاد البريطاني نما بنسبة 0.7 % في الربع الأول من 2025 متجاوزاً التوقعات ومسجلاً أسرع وتيرة نمو خلال عام

خفض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على السلع الصينية من 145 % إلى 30 % وتقلص الصين الرسوم على الواردات الأمريكية من 125 % إلى 10 %

	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
Currencies	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1217	1.1064	1.1265	1.1163	1.1060	1.1200	1.1230
GBP	1.3225	1.3137	1.3360	1.3272	1.3140	1.3335	1.3277
JPY	145.80	144.90	148.64	145.62	144.90	146.75	144.12
CHF	0.8317	0.8310	0.8476	0.8377	0.8320	0.8435	0.8282

جدول أسعار العملات

شهدت الأسواق المالية الأسبوع الماضي تحولات ملحوظة، مدفوعة بتراجع بيانات التضخم، والهدنة الجمركية المؤقتة بين الولايات المتحدة والصين، إلى جانب التطورات التي طرأت على توقعات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي. وسجل مؤشر الدولار الأمريكي تقلبات محدودة، متداولاً قرب مستوى 100.98 نقطة بنهاية الأسبوع. وقد ساهم التفاؤل الأولي الناتج عن الهدنة التجارية في تعزيز أداء الدولار في بداية الأسبوع، إلا أن ضعف بيانات التضخم وتباطؤ مبيعات التجزئة حدّا من المكاسب، ما أبقى مؤشر الدولار مستقراً نسبياً خلال الأسبوع. وفي المقابل، تراجعت أسعار الذهب بشكل ملحوظ، إذ هبط سعر العقود الفورية للذهب بنحو 3.3 %، في أكبر انخفاض أسبوعي منذ نوفمبر 2024، مدفوعاً بانخفاض الإقبال على الملاذات الآمنة نتيجة تراجع حدة التوترات التجارية. في الوقت ذاته، سجلت أسواق الأسهم الأمريكية أداءً قوياً، مع اقتراب مؤشر ستاندرد آند بورز 500 من أعلى مستوياته التاريخية المسجلة في فبراير، بدعم من انحسار مخاوف التضخم وتزايد التفاؤل حيال مسار المفاوضات التجارية. وأخيراً، خفّضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من AAA إلى Aa1، عازية قرارها إلى ارتفاع الديون الحكومية، ومدفوعات الفائدة المرتفعة، إضافة إلى الخلل السياسي.

الولايات المتحدة

الولايات المتحدة والصين تخفّضان الرسوم الجمركية

قفزت أسواق الأسهم العالمية يوم الإثنين الماضي عقب توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق مؤقت لوقف الحرب التجارية لمدة 90 يوماً عبر خفض الرسوم الجمركية. وخلال الأسبوع الماضي ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 5.3 %، ماحياً جميع خسائره منذ بداية العام 2025، في حين صعد مؤشر ناسداك المركب بنسبة 7.2 %. وفي السياق ذاته، ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي بنسبة 1.5 %، محققاً أكبر مكاسب يومية له منذ نوفمبر 2024، بينما صعدت عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات بمقدار 9 نقاط أساس لتصل إلى 4.46 %. ووفقاً للاتفاق، ستخفض الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على السلع الصينية من 145 % إلى 30 %، فيما ستقلص الصين الرسوم على الواردات الأمريكية من 125 % إلى 10 %. كما وافقت بكين على تخفيف القيود المفروضة على صادرات المعادن الأرضية النادرة، والتي تعد حيوية للصناعات التقنية. وعلى الرغم من هذا التقدم، إلا أن العديد من القضايا العالقة ما زالت دون حل، بما في ذلك العجز التجاري بين البلدين ومطالب واشنطن بمساعدة بكين لها في معالجة أزمة مخدر الفنتانيل. وبينما اعتبر الرئيس ترامب أن الاتفاق يعكس نجاح سياساته التجارية الصارمة، يرى منتقدوه أن واشنطن تراجعت عبر تخفيض الرسوم. ورحبت الشركات بالهدنة المؤقتة، لكنها طالبت بخطط طويلة الأجل أكثر وضوحا، في ظل تحذيرات من أن مهلة 90 يوماً غير كافية لمعالجة قضايا أعمق مثل الدعم الحكومي في الصين. وتستمر الرسوم الجمركية الحالية على السيارات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية، إضافة إلى الضرائب القديمة، وهو ما قد يتواصل معه ارتفاع أسعار المستهلكين. ويرى الخبراء أن تسوية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد تستغرق سنوات، لا شهوراً، ما يشير إلى أن هذه الهدنة قد لا تدوم طويلاً.

تراجع مؤشر أسعار المستهلكين

تراجع التضخم في الولايات المتحدة خلال شهر أبريل الماضي بمعدل فاق التوقعات، مسجلاً 2.3 %، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ فبراير 2021، وذلك على الرغم من المخاوف من أن السياسات الجمركية المتشددة للرئيس ترامب قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع. وسجل معدل التضخم الشهري ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.2 % فقط، مقارنة بالتوقعات التي بلغت 0.3 %. وعلى الرغم من ظهور مؤشرات أولية على زيادة أسعار بعض فئات السلع المرتبطة بالرسوم الجمركية، مثل الأثاث والإلكترونيات، فإن ضعف تضخم قطاع الخدمات - على الأرجح نتيجة لانخفاض الطلب الاستهلاكي - ساهم في الحد من الضغوط العامة على الأسعار. كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، بنسبة 0.2 %، ليستقر عند 2.8 % على أساس سنوي. وعلى الرغم من أن تأثير الرسوم الجمركية ما يزال محدوداً ضمن هذه البيانات، إلا أن بوادر الضغوط السعرية في بعض السلع بدأت بالظهور. وبينما يقترب التضخم من هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2 %، يواصل البنك المركزي الأمريكي تبني موقف حذر، في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية والمالية للرئيس ترامب بصفة عامة. وتترقب الأسواق الآن خفض أسعار الفائدة مرتين قبل نهاية العام.

انخفاض مؤشر أسعار المنتجين

انخفضت أسعار المنتجين في الولايات المتحدة في شهر أبريل بنسبة 0.5 %، في تراجع غير متوقع يعد الأكبر منذ خمسة أعوام، مدفوعاً بصفة رئيسية بانكماش هوامش الربح، إذ فضّلت الشركات تحمل التكاليف المتزايدة بدلاً من تمريرها إلى المستهلكين. وسجل مؤشر أسعار المنتجين الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، انخفاضاً بنسبة 0.4 %، في أكبر تراجع له منذ العام 2015، بينما انخفض مؤشر أساسي أوسع نطاقاً للمرة الأولى منذ خمسة أعوام. وعلى أساس سنوي، ارتفعت أسعار المنتجين بنسبة 2.9 %. وتعكس البيانات توجهاً حذراً لدى الشركات، التي تواجه ارتفاع الرسوم الجمركية بوتيرة حادة، إلى جانب التغيرات غير المؤكدة التي قد تطرأ على السياسات، إذ اختارت تحمل تكاليف الاستيراد المرتفعة للحفاظ على مستويات الطلب الاستهلاكي في الوقت الراهن.

مبيعات التجزئة

تباطأت وتيرة نمو مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ خلال شهر أبريل وسجلت ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.1 % فقط، بعد مكاسب قوية بلغت 1.7 % في مارس، مع انحسار تأثير الدعم السابق من مشتريات السيارات قبيل فرض الرسوم الجمركية، وتراجع إنفاق المستهلكين وسط أجواء اقتصادية غير مستقرة. وانخفضت مبيعات التجزئة الأساسية - التي تستبعد السيارات والوقود ومواد البناء والخدمات الغذائية، وتعد مؤشراً أدق للإنفاق الاستهلاكي ضمن الناتج المحلي الإجمالي - بنسبة 0.2 %، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 0.5 % الشهر السابق. وعلى أساس سنوي، سجلت مبيعات التجزئة الإجمالية ارتفاعاً بنسبة 5.2 %. وبينما حققت بعض الفئات مكاسب مثل الخدمات الغذائية (+1.2 %) ومواد البناء (+0.8 %) والإلكترونيات (+0.3 %)، شهدت فئات أخرى تراجعاً ملحوظاً، أبرزها السلع الرياضية (-2.5 %) وتجار التجزئة المتنوعة (-2.1 %).

جيروم باول يتحدث

أكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أن البنك المركزي الأمريكي بصدد إعادة تقييم نهج السياسة النقدية، في ضوء المشهد الاقتصادي المتغير، الذي يتسم بارتفاع معدلات التضخم وزيادة احتمالات تكرار صدمات العرض. وخلال كلمة ألقاها أثناء مؤتمر مراجعة إطار السياسة النقدية، أشار باول إلى أن الظروف الاقتصادية شهدت تحولات كبيرة منذ تبني إطار عمل الاحتياطي الفيدرالي للعام 2020 في ذروة الجائحة، مشدداً على ضرورة التكيف مع التحديات طويلة الأمد الناتجة عن اضطرابات الإمدادات المستمرة. وعلى الرغم من امتناعه عن التعليق على التوجهات الحالية للسياسة النقدية، توقع باول أن يتباطأ معدل التضخم الأساسي لنفقات الاستهلاك الشخصي في أبريل إلى 2.2 %، محذراً في الوقت ذاته من أن هذا التراجع قد لا يعكس بالكامل الضغوط السعرية المرتبطة بالرسوم الجمركية في المستقبل.

مسح ثقة المستهلكين الصادر عن جامعة ميشيغان

تراجعت معنويات المستهلك الأمريكي في مايو للشهر الخامس على التوالي، منخفضة بنسبة 2.7 % إلى 50.8 نقطة، لتصل بذلك إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ يوليو 2022، وسط استمرار القلق العام من التضخم الناتج عن الحرب التجارية التي تقودها إدارة الرئيس ترامب. ومنذ يناير، هبطت ثقة المستهلكين بنحو 30 %، في ظل تزايد التشاؤم حيال الآفاق الاقتصادية بعد فرض رسوم جمركية قاسية على الواردات. وعلى الرغم من أن البيت الأبيض خفف مؤخراً بعض الإجراءات الأكثر تشدداً، إلا ان مستويات الرسوم الجمركية ما تزال في اعلى مستوياتها التاريخية.

وكالة موديز تخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة

خفّضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للولايات المتحدة من AAA إلى Aa1، منهية بذلك آخر تصنيف مثالي للبلاد من وكالات التصنيف العالمية الرئيسية، وذلك بعد خطوات مماثلة من ستاندرد آند بورز عام 2011 وفيتش عام 2023. ويعكس هذا التخفيض ارتفاع الدين الحكومي، وزيادة مدفوعات الفوائد، وتفاقم الخلل السياسي، بما في ذلك الاقتراب من التخلف عن سداد الديون والجمود السياسي في الكونغرس الصيف الماضي. وبينما ترى «موديز» الآن أن الولايات المتحدة أقل جدارة ائتمانية بقليل، إلا أنها تبقى على نظرتها المستقبلية لتصنيف الولايات المتحدة عند «مستقرة» بفضل قوة المؤسسات واستقلالية الاحتياطي الفيدرالي. وقد استجابت إدارة ترامب بخطط لخفض الإنفاق وإقرار «مشروع قانون واحد كبير وجميل» الذي يتضمن تخفيضات ضريبية كبيرة وكذلك في شبكات الأمان الاجتماعي. ومع ذلك، يحذر المحللون من أن مشروع القانون من شأنه أن يضيف 3.3 تريليون دولار إلى الدين العام على مدى عقد من الزمان، ما يؤدي إلى تفاقم العجز الذي من المتوقع أن ينمو من 1.8 تريليون دولار في عام 2024 إلى 2.9 تريليون دولار بحلول عام 2034. وقد يؤدي خفض التصنيف الائتماني إلى ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء الاقتصاد، ما يؤثر على الرهن العقاري والقروض والعقود العالمية المرتبطة بسندات الخزانة الأمريكية.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 100.98.

المملكة المتحدة

نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بمعدل فاق التوقعات

نما اقتصاد المملكة المتحدة بنسبة 0.7 % في الربع الأول من العام 2025، متجاوزاً التوقعات ومسجلاً أسرع وتيرة نمو خلال عام، مدفوعاً بزيادة استثمارات الشركات وارتفاع الصادرات قبل بدء سريان الرسوم الجمركية التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وجاء هذا الأداء القوي بعد نمو متواضع بلغت نسبته 0.1 % في الربع السابق، إذ ساهمت المكاسب واسعة النطاق التي شهدها قطاع الخدمات - خاصة في تجارة التجزئة وتكنولوجيا المعلومات وتأجير السيارات والإعلان - في تعزيز الزخم، إلى جانب ارتفاع الإنتاج الصناعي بنسبة 1.1 % واستقرار نشاط البناء. ومع ذلك، فإن خبراء الاقتصاد حذروا من أن هذا الزخم قد لا يدوم، في ظل تصاعد حالة عدم اليقين السياسي والضغوط المحتملة من الرسوم الجمركية. وتمثلت أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز النمو خلال الربع الأول من العام في القفزة القوية التي شهدها استثمار أنشطة الأعمال، خاصة في الطائرات والتكنولوجيا والآلات، بالإضافة إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 3.5 %، ما أضاف 0.4 نقطة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي وساهم في تعويض ضعف الأداء التجاري.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع الماضي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3272.

الكويت

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع الماضي مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30730.

أول بنك رقمي في الكويت

«وياي» يقدم عروضاً ومزايا حصرية لعملائه الطلبة بالتعاون مع «طيران الإمارات»

في إطار حرصه على تلبية تطلعات شريحة الطلاب من عملائه، يوفر بنك ويـاي، أول بنك رقمي في الكويت، خصومات تصل إلى 10 % على تذاكر الدرجة السياحية والاقتصادية الممتازة، و5 % على درجة رجال الأعمال عند حجز الرحلات على متن طيران الإمارات. ويؤكد هذا التعاون مع طيران الإمارات دور البنك في تلبية متطلبات عملائه ومواكبة أسلوب حياتهم، الأمر الذي يتماشى مع إيمانه بأهمية دعم الشباب وتمكينهم.

كما سيحصل الطلبة على وزن إضافي للأمتعة قدره 10 كيلوغرامات أو قطعة أمتعة إضافية واحدة (أيهما ينطبق) وكذلك 2000 ميل سكاي واردز عند التسجيل ببرنامج الولاء الخاص بطيران الإمارات.

تجسّد هذه الشراكة التزام بنك وياي بفهم احتياجات عملائه وتزويدهم بسبل الراحة والرفاهية فيما يتعلق بالسفر بالتعاون مع شريك عالمي مرموق مثل طيران الإمارات. كما تتكامل هذه الشراكة التي تخدم احتياجات الطلبة المسافرين مع بطاقة وياي متعددة العملات الرقمية ومسبقة الدفع التي يوفرها البنك لجميع عملاء وياي من مختلف الشرائح وتتميز بكونها الرفيق المثالي للسفر، حيث تتيح للعملاء الدفع بـ 15 عملة مختلفة حول العالم بدون أي رسوم إضافية مخفية. هذه الميزة توفر على الطلاب عناء تحويل العملات التقليدي وتقلبات أسعار الصرف، وتمنحهم القدرة على إدارة نفقاتهم بكل سهولة وشفافية أثناء تواجدهم في الخارج.

بنك «وياي» هو أول بنك رقمي في الكويت يسعى إلى تقديم حلول مصرفية مبتكرة مصممة لمواكبة العصر الرقمي الذي نعيشه. يقدم «وياي» مجموعة واسعة من الخدمات والمزايا الرقمية عبر تطبيقه سهل الاستخدام مع التركيز على السرعة ومعايير الأمان المطلوبة.

خصومات بنك وياي

ضمن حملة «لنكن على دراية»

«بيتك» يحذر من خطورة الاستجابة للروابط الإلكترونية قبل التحقق منها

حذّر بيت التمويل الكويتي من خطورة أشكال جديدة من النصب والاحتيال الإلكتروني ظهرت أخيراً بهدف اختراق حسابات عملاء المصارف وسرقة أموالهم، وذلك ضمن جهوده لدعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

ومن بين الأساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من العميل الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما، وحال الضغط على الرابط، يتم اختراق جهاز العميل والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة.

وشدد بيت التمويل الكويتي على تذكير العملاء أن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبداً، سواء عن طريق البريد الإلكتروني، الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنّب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ هي محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلومات العملاء المصرفية لسرقة اموالهم أو بياناتهم.

وبخصوص حماية الحساب المصرفي فقد حرص بيت التمويل الكويتي على تقديم النصائح الهامة للعملاء مثل عدم حفظ المعلومات السرية مثل أرقام البطاقات المصرفية، أو الرقم السري للبطاقة على الهاتف النقال، بالاضافة الى عدم مشاركة كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» مع أيا كان وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة.

بيت التمويل الكويتي KFH
لنكن على دراية
الحملة التوعوية المصرفية

شعار الحملة